

أبرزها زيادة الاستثمار المؤسسي في البورصة وارتفاع مستويات السيولة المتداولة

10 فوائد

ستتحقق إذا توسعت سياسة توزيع الأرباح فصلياً

| كتب علاء السمان |

وتوقعوا أن يتكرر السيناريو نفسه في بورصة الكويت إذا ارتفعت أعداد الشركات التي تقرر توزيع أرباح ربع سنوية أو حتى نصف سنوية، لافتين إلى أن مثل هذه التوزيعات تحقق فوائد عديدة أبرزها:

- 1 - تعكس ديمومة الاستقرار المالي للشركة وقدرتها على المضي قدماً للمستقبل، وكذلك تمثل تأكيداً على أن لدى الشركة إدارة تتحلى بدرجات الخبرة والقدرة على مواكبة تطورات الأسواق.
- 2 - ستزيد الزخم اليومي خلال التعاملات على أسهم تلك الشركات وتحولها لهدف استثمارية طويلة الأجل وبالتالي وضعها تحت مجهر المؤسسات والصناديق العالمية.
- 3 - منح بورصة الكويت فرصة أوسع لزيادة أوزانها بمؤشرات الأسواق الناشئة، وكذلك تهيجتها للانضمام لركب الأسواق المتطورة حال مواكبة ذلك مع مواصلة التطوير حسب الخطط المعتمدة.
- 4 - توفر عمقاً جديداً لسوق الأسهم وبالتالي تحول إلى سوق مؤسسي أكثر فاعلاً.
- 5 - ستقلل من حدة الأزمات الساخنة والتعويض عنها بأموال باردة تهتم بجني العوائد ربع السنوية والفصلية وكذلك السنوية.
- 6 - زيادة حجم السيولة المتداولة يومياً في البورصة، ليسما على مستوى الأسهم التشغيلية.
- 7 - توفير بدائل لأصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة ومن لديهم مخدرات بسيطة بعيداً عن المخاطر المبالغ فيها.
- 8 - الترويج بشكل أكبر لصناعة الصناديق الاستثمارية الكويتية للباحثين عن استثمار آمن دون متابعة يومية لحركة الأسهم، حيث يرتبط الأمر في الصناديق بوحدات تحمل تأثير حزمة من الأسهم وليست سبهما واحداً.
- 9 - عودة المحافظ المالية

فتح اعتماد بعض الشركات، والتي جاءت «زين» في مقدمتها ثم «بورصة الكويت» و«عقار» للاستثمارات العقارية وغيرها، سياسة التوزيع الفصلي للمساهمين، النقاش حول إمكانية أن تكرر مسحة الشركات التي تتبنى هذا التوجه.

ولعل ما يزيد من أهمية التوزيع الفصلي تبني البنوك والعديد من الشركات إستراتيجيات النمو المستدام ما يتعين أن تقابله خريطة توزيعات تخالف التقليد السنوي، وتزيد الخيارات الاستثمارية أمام المساهمين بتحفيز من التدفقات النقدية المتأتية التي ستعزز القرارات الاستثمارية.

وفي هذا الخصوص، يبرز السؤال، ما عوائد أن تتوسع دائرة الشركات المدرجة في إقرار سياسة التوزيع ربع السنوي سواء بالنسبة لمساهميها أو للبورصة عموماً؟

والى ذلك، يجيب مديرو استثمار «سيفير ذلك من ملامح الاستثمار في سوق الأسهم، ليكون أكثر عمقاً، فمثل هذه السياسات المطبقة خليجياً وإقليمياً تخلق حالة تحفيز استثماري بسوق الأسهم، خصوصاً بالشركات التي تقرر هذا الإجراء، فيما تزيد وتيرة الشراء الإستراتيجي بنظر طويلة الأمد باعتبار أن المضي قدماً في هذه السياسة يمثل دلالة واضحة على المتانة المالية التي تتمتع بها الشركة وقدرتها على تطوير أعمالها بما يلي طموح مساهميها».

واستدل مديرو الاستثمار بالسوق السعودي ونظرة المؤسسات العالمية نحوم، حيث بات متربعا على أسواق الخليج كأكبر سوق من حيث القيمة السوقية بأكبر من 730 مليار دولار نهاية النصف الأول باستثناء «أرامكو»، موضحين أن التوزيع الفصلي يسوق المملكة عزز الفرصة لاستقطاب مزيد من التدفقات النقدية نحو الأسهم بالمملكة.



10 - تنشيط عمليات إقراض الأسهم بما يوفر أكثر من وسيلة لتحقيق العوائد لها، حيث يحق لهم إقراض ما لديهم لأطراف أخرى دون المساس بالتوزيعات النقدية، وحسب الاتفاقيات المنظمة لذلك ومضمونها، فيما سيوجد مناخ مستقر قد يترتب عليه المضي في رسمة الكيانات التشغيلية وطرح أسهم جديدة.

وحول القطاعات الأكثر جهوروية موائمة لفكرة التوزيعات الفصلية أو ربع السنوية، أفادت مصادر مالية بأن الأكثر جهوروية لمثل هذه التوجهات هي:

- البنوك المدرجة خصوصاً بعد ما حققته من صمود خلال الأزمات الماضية، حيث يمكن الخوض في الأمر، ولكن يبقى لكل بنك سياسته وتوجهاته، إذ إن توزيعات قطاع المصارف تمثل نصيب الأسد من توزيعات السوق عامة.
- شركات الاتصالات بما لديها من إمكانيات وأرباح منتظمة يمكنها منح مساهميها توزيعات متكررة، ليسما وأن معدل المخاطر

لديها قليل، ولعل النهج الذي انتهجته «زين» في هذا الصدد كان له أثر إيجابي. شركات التأمين، حيث إن أنشطتها مستقرة إلى حد كبير وعوائدها ربع السنوية منتظمة وتؤهله للمشاركة في سيناريو يشجع مساهميها ويجلب المزيد من السوق إلى أسهمها.

- شركات التمويل المرخص لها حيث تضمن فوائدها بشكل منظم وفقاً للضوابط المتبعة، ما يجعلها قادرة على تلبية مثل هذه التوجهات وفقاً لأي تعديل على النظام الأساسي، فإن النص لسبب الشركة بناء على اقتراح مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العامة العادية توزيع أرباح مرحلية على فترات نصف أو ربع السنوية، ويشتترط لصحة هذا التوزيع أن تكون أرباحاً حقيقية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وبشروط ألا يمس التوزيع رأس المال المدفوع، وللجمعية العامة العادية تفويض مجلس الإدارة، وبما لا يمس رأس المال المدفوع للشركة في توزيع الأرباح».

وإلى ذلك، يجيب مديرو استثمار «سيفير ذلك من ملامح الاستثمار في سوق الأسهم، ليكون أكثر عمقاً، فمثل هذه السياسات المطبقة خليجياً وإقليمياً تخلق حالة تحفيز استثماري بسوق الأسهم، خصوصاً بالشركات التي تقرر هذا الإجراء، فيما تزيد وتيرة الشراء الإستراتيجي بنظر طويلة الأمد باعتبار أن المضي قدماً في هذه السياسة يمثل دلالة واضحة على المتانة المالية التي تتمتع بها الشركة وقدرتها على تطوير أعمالها بما يلي طموح مساهميها».

واستدل مديرو الاستثمار بالسوق السعودي ونظرة المؤسسات العالمية نحوم، حيث بات متربعا على أسواق الخليج كأكبر سوق من حيث القيمة السوقية بأكبر من 730 مليار دولار نهاية النصف الأول باستثناء «أرامكو»، موضحين أن التوزيع الفصلي يسوق المملكة عزز الفرصة لاستقطاب مزيد من التدفقات النقدية نحو الأسهم بالمملكة.

إدراج «عقارات الكويت»

في دبي

وافق مجلس مفوضي هيئة أسواق المال على طلب إدراج أسهم شركة عقارات الكويت في سوق دبي المالي.

وأوضحت «الهيئة» أنه يتوجب على الشركة الالتزام بالإجراءات الواردة في المادة 2-3 من الكتاب الثاني عشر (قواعد الإدراج) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن «هيئة الأسواق» وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها.

أخبار الشركات

«كميفك» توقع

«المارجن» مع «المقاصة»

تأكيداً لخبر «الراي»، بيّنت شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كميفك» أنها قامت بالفعل بتوقيع اتفاقية مع الشركة الكويتية للمقاصة.

وذكرت «كميفك» أنها وقعت اتفاقية تسجيل مقدم خدمة التداول بالهامش مع «المقاصة» علماً بأن «كميفك» تعمل على الانتهاء من إجراءات التسجيل والترخيص للخدمة طبقاً للوائح والقوانين المنظمة، لافتة إلى أنها تجري تجهيز وإجراء الاختبارات الخاصة بتفعيل الخدمة عند الحصول على كافة الموافقات اللازمة.

وبيّنت أنها قد رصدت موازنة تقديرية لتفعيل وتقديم الخدمة طبقاً للاشتراطات الخاصة بذلك بناءً على قرار «هيئة الأسواق».

إلغاء إدراج «أجوان»

ما لم تستوف أسباب إيقافها

ألغى مجلس مفوضي هيئة أسواق المال إدراج أسهم شركة أجوان الخليج العقارية من بورصة الكويت للأوراق المالية.

وأفادت «الهيئة» بأنه سيتم تفعيل إلغاء إدراج «أجوان» ما لم تقم باتخاذ التدابير اللازمة لاستيفاء أسباب الإيقاف لإعادة أسهمها للتداول خلال 3 أشهر اعتباراً من تاريخ صدور قرار مجلس المفوضين في 8 يوليو الجاري.

وأوضحت أنه على «أجوان» تزويدها ببيانات مالية تعكس القيمة العادلة للأصول الواردة فيها ومراجعة تصويب الملاحظات والتحفظات الواردة في تقرير مراقب الحسابات على البيانات المالية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وطالبت «هيئة الأسواق» «أجوان» معالجة المتطلبات اللازم استيفائها نتيجة التفتيش الميداني عليها.

«إيكونوميست»: الصندوق يسمح باقراض الحكومة

«الأجيال القادمة»

دعامة مصونة حتى 2025

| إعداد علي قاسم |

توقّعت وحدة «إيكونوميست إنتلجنس» التابعة لمجلة إيكونوميست البريطانية أن يظل صندوق الأجيال القادمة دعامة مالية مصونة، أي لن يتم المساس به، طوال فترة التوقعات (2021-2025)، مضيفة أن حجمه يسمح للحكومة بالاقتراض بسعر رخيص لتمويل العجز في المستقبل في حالة حصول مشروع قانون ديون جديد على موافقة برلمانية.

ولفتت إلى أن أصول صندوق الأجيال القادمة نمت 19.2 في المئة بالسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2021، وفقاً لبيان صادر عن وزير المالية خليفة مساعد حمادة، ما يعني أن القيمة الإجمالية تقارب 700 مليار دولار، وأضافت أنه بحسب معهد صناديق الثروة السيادية، ارتفع إجمالي الأصول التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار، بنحو 17 في المئة مقارنة مع تقديرات 2019، ليصل إلى 692 مليار دولار، وتتخطى بذلك جهاز أبو ظبي للاستثمار، لتصبح ثالث أكبر صندوق ثروة سيادي في العالم.

وذكرت «إيكونوميست» أن الوزير حمادة لم يكشف عن مصدر وأقر مجلس الأمة في أغسطس الماضي تشريعاً جديداً يجعل التحويلات المالية (10 في المئة من الإيرادات) إلى «الأجيال القادمة» مشروطة بتحقيق فائض بالميزانية، لكن من غير المرجح أن يؤدي المزيد من الخطوات الراديكالية، في ظل وجود نواب المعارضة، الذين يهيمنون حالياً على المجلس التشريعي، وينحون باللوم في الأزمة المالية على سوء الإدارة التنفيذية والفساد.

بعد تزايد الجدل حول مزايا الجهة التابعة وعدم تنفيذها طلب «المالية» بخفض الرواتب

«هوشة» في مكتب الوزير...

مستشار يطرد وكيل وزارة ووكيلاً مساعداً

| كتب رضا السناري |

علمت «الراي» أن مستشار أحد الوزراء طرد وكيل وزارة ووكيلاً مساعداً من اجتماع كان يحضره الوزير، وذلك بعد تزايد الجدل بين الطرفين حول رواتب موظفي إحدى الجهات المستقلة التابعة للوزير.

وفي التفاصيل، علم أن الخلاف المثار منذ فترة بين الوزير ومسؤولي الجهة، حول الرواتب والمزايا المقررة لها تجدد أخيراً لكن هذه المرة في مكتب الوزير وبحضور رؤساء مزايا موظفي هذه الجهة لا تتماشى مع سياسة مجلس الوزراء في ضبط الهياكل التنظيمية للجهات الحكومية، وقراراته في هذا الشأن، وأنه يترتب عليها أعباء مالية إضافية على الميزانية العامة من ظل ما تعانيه الميزانية العامة من ضغوطات سيولة.

في المقابل، قَدّم مسؤولاً الجهة مبراراتها بأن موقفها القانوني في زيادة رواتب الجهة التي يمثلها سليم، خصوصاً أنها جهة مستقلة، تخضع للوزير إشرافياً.

ولفتنا إلى أن طلب «المالية» بالخفض لا يستند إلى دراسة عامة تتضمن جميع الجهات المماثلة، وأن قبل إقرار هيكل الرواتب تم الحصول على موافقة «المالية» وكذلك اللجنة المالية في مجلس الأمة، ما يجعل قرارها في هذا الشأن نافذاً وغير مخالف للقانون.

إلا أنه على ما بدا أن الوزير ومستشاريه لم يقنعوا بهذا الطرح، حيث أكدوا على ضرورة الحصول على موافقة «المالية» لطلبات «المالية» وأنه يتعين الاستماع إلى توجيهات الوزير إلى ذلك، لا سيما أن المضي قدماً بهذا الهيكل سيؤدي إلى مزيد من تفاوت الرواتب بين الجهات الحكومية، غامزين إلى إمكانية تعديل قانون الجهة وإعادة ضمها تحت جناح

الوزير مجدداً. ويتمسك الوزير ومستشاروه برأي «المالية» والذي مفاده أن مسؤولي هذه الجهة استغلوا الاستثناءات الممنوحة لهم في صرف مزايا وظيفية ورواتب تفوق نظيراتها من الجهات الحكومية، وبالخروج عن المنبع لدى ديوان الخدمة المدنية، والمقر من مجلس الخدمة المدنية للجهات المستقلة الأخرى.

كما تدفع «المالية» بأن هيكل رواتب الجهة التابعة للوزير يزيد المخاوف من توجه بقية الجهات الحكومية إلى المطالبة بهذه المزايا المقررة، وبالتالي تضخم ميزانية الرواتب في ظل الوضع الحالي للميزانية العامة للدولة، وقرارات مجلس الوزراء.

ونوهت «المالية» بأن النظام الوظيفي للجهة التابعة وحّد الامتيازات المالية للموظفين ولم يُفرّق بين العاملين بالوظائف التخصصية والوظائف المساندة لها، فيما دعت مسؤولي الجهة

غير مضطرين للاجتماع به دون حضور الوزير مستقبلاً، باعتبار أنه لا يحمل صفة رسمية لذلك.

بين الحضور، بعد أن قَدّم المستشار اعتذاراً لأكثر من مرة إلى رئيس الجهة ونائبه، مؤكداً أن انفعاله مبني على رغبة صادقة بتوفيق أوضاع الجهات التابعة للوزارة، بما ينسجم مع توجيهات «المالية»، على أساس أنها المعنية بتوفير سيولة الرواتب واعتمادها، إلا يبدو أن «الحطب لم يبع» لدى الرئيس ونائبه أقله نفسياً.

ويبدو أن الاجتماع انتهى دون اتفاق، حيث يؤمل عقد اجتماعات أخرى لاستكمال بحث مسألة رواتب ومزايا الجهة، باعتبار أن أي قرار سيخضع بهذا الخصوص ستسحب مخرجاته مستقبلاً على الجهات المستقلة المشابهة، على قاعدة المعاملة بالمثل، لكن غير معلوم إذا كان مستشار الوزير سيب «الهوشة» سيحضر الاجتماع المقبلة أم سيغيّب تلمساً للحرص

الاجتماع انتهى دون اتفاق وأي مخرجات مستقبل ستعتم على الجهات المستقلة لإعادة صياغة اللوائح والنظام الوظيفي لموظفيها، بما يتماشى مع المنبع بالجهات الحكومية ومع توجهات مجلس الوزراء وبرنامج عمل الحكومة في هذا الشأن.

وكان واضحاً أن كل طرف يحاول إثراء الاجتماع ضد «الغطاء» ناحيته ليؤكد وجهة نظره، ما زاد النقاش سخونة بين الطرفين، ليطلب المستشار من رئيس الجهة ونائبه الخروج من غرفة الاجتماع، ما قوبل برفض واسع منهما، حيث أكد عدم صلاحية المستشار في التدخل بهذا الخصوص، وأنهما